

١٦٩
٢٠٢٤

وزارة التعليم
Ministry of Education
الإدارة العامة للتعليم بمنطقة جازان
مكتب المدير

مذكرة إحالة

سري سري للغاية هام عاجل

رقم الخطاب ٣٧١٣٥٥٧٩٥ تاريخه ١٤٤٧/٨/٢٠ المشفوعات

- مع التحية :
- مساعدة المساعد للشئون التعليمية (بنين)
 - مساعدة المساعد للشئون التعليمية (بنات)
 - مدير المكتب
 - مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية
 - المستشار التعليمي
 - المستشارية التعليمية
 - مدير إدارة المتابعة
 - مدير الأمن والسلامة
 - مدير إدارة التخطيط والتطوير
 - مدير إدارة تقنية المعلومات
 - مدير المراجعة الداخلية
 - مدير تطوير المدارس
 - مدير إدارة العلاقات العامة
 - مدير لجنة المشاريع
 - مدير
 - مساعدة المساعد للشئون المدرسية
 - مساعدة المساعد للخدمات المساندة
 - مدير إدارة شئون المباني
 - مدير امانة ادارة التربية والتعليم
 - مدير مكتب التربية والتعليم
 - مدير ادارة الشؤون القانونية
 - مدير ادارة الإعلام التربوي
 - مدير ادارة الجودة الشاملة
 - مشرف مشروع وجبتي
 - برامج تطوير مهارات تقويم التحصيل الدراسي
 - لمديرة تطوير المدارس
 - للموظف
 - للمديرة

- لإكمال اللازم
- للمفاهمة
- للإفادة
- للمتابعة
- للتوقيع
- للإطلاع والإحاطة
- لإرفاق الأساس
- لإعداد النسخ
- لإعداد تقرير
- وردت عن طريق الخطأ وتخصم
- للدراسة وإبداء الرأي
- لإعداد الرد
- بعمم
- للحفظ

الإدارة العامة للتربية والتعليم - شئون تعليم البنات - جازان
المساعد لشئون تعليم البنات
الرقم ٣٧١٣٥٥٧٩٥
التاريخ ١٤٤٧
مكتب المدير العام
بالتعليم بمنطقة جازان

عيسى بن أحمد الحكمي

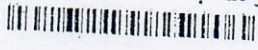
التوقيع والاسم
مدير

صورة لشروط الاشتراك في التأمين لعدد اللازم على حد (عند الحاجة)

صورة ملف مكتب مدير
صل وارر خارجي

وارد الارشيف
١٤٣٧/٨/٢

٢١



الرقم

التاريخ

التواقيع

الترميز / ٧٠٠٠١٠٦٤٣٥

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية السعودية

وزارة الداخلية

(٢٧٢)

إمارة منطقة جازان

(٠١٠)

الموضوع: بشأن تعميم عن ظاهرة تعاطي المخدرات

(تعميم خطي برقي)

الإدارة العامة للحقوق العامة

إدارة شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية

تعميم لكافة المحافظات والمراكز وجميع الدوائر الحكومية

سعادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تلقينا تعميم صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رقم ١٥٥٩٥٢ وتاريخ ١٤٣٧/٦/١٤هـ المبنى على الأمر السامي رقم ٢١٦٥٨ وتاريخ ١٤٣٧/٥/٣هـ المرفق صورة منه بشأن نتائج الدراسة المعدة عن ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية من قبل العاملين في القطاع العام المدنيين والعسكريين وأن مجلس الوزراء اطلع على هذا الموضوع بتاريخ ١٤٣٧/٤/٢٢هـ وانتهى المجلس إلى مايلي:

أولاً: فيما يتعلق بالقطاعات العسكرية فقد وجه المجلس بالآتي:

١- استمرار العمل بالإجراءات المعمول بها حالياً في شأن فحص تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية لمنسوبي القطاعات العسكرية الصادرة بموجب الأمر السامي رقم ٥٦٦٤ وتاريخ ١٤٢٨/٦/٢٣هـ المبلغ بالتعميم رقم ١/٣/٩/١٥٥٦ وتاريخ ١٤٢٩/٣/٢٨هـ.

٢- تشكيل فريق عمل من جميع القطاعات العسكرية بمشاركة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات لتحديث الإجراءات المشار إليها في الفقرة (١) من (أولاً) سألقة الذكر ورسم السياسات اللازمة لتوفير بيئات العمل الخالية من المخدرات والمؤثرات العقلية بما يتوافق مع (الموجهات العامة المقترحة لسياسات مواجهة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في مؤسسات العمل السعودية) والواردة في الجزء الرابع من الدراسة التي قامت بها اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بعنوان (سياسات مؤسسات العمل الخالية من المخدرات والمؤثرات العقلية بالملكة العربية السعودية) وتوضع الإجراءات التنفيذية والمراحل الزمنية للتطبيق وأدلة العمل اللازمة.

ثانياً: فيما يتعلق بموظفي الخدمة المدنية في القطاعات الحكومية فقد وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع الجهات الحكومية بشأن ما يلي:

١- اقتراح قائمة مجالات العمل الحساسة التي ترى إخضاع شاغليها للفحص عن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والعمل على تطبيقها.

٢- العمل على إيجاد آلية لفحص التعاطي وتثقيف الموظف وتوعيته بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية وعلاجه منها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة الداخلية

(٢٧٢)

إمارة منطقة جازان

(١٠)



الرقم:

التاريخ:

التوايح:

الترميز / ٧٠٠٠١٠٦٤٣٥

٣- اقتراح الضوابط اللازمة لما ورد في الفقرتين (١) و (٢) من (ثانياً) سالفتي الذكر واستناداً إلى (الموجهات العامة المقترحة لسياسات مواجهة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في مؤسسات العمل السعودية) الواردة في الجزء الرابع من الدراسة المشار إليها. **ثالثاً:** وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات برفع السياسات التفصيلية والإجراءات التنفيذية - سواء المحثة على مستوى القطاعات العسكرية . أو المصممة على مستوى المؤسسات الحكومية المدنية - للنظر في إمكان إقرارها.

رابعاً: وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بدراسة مدى إمكان تطبيق فحص التعاطي على جميع موظفي الدولة وذلك بعد الانتهاء من تقويم تطبيق سياسات فحص التعاطي على من يعملون في مجالات العمل الحساسة كمرحلة أولى والرفع عن ذلك.

خامساً: وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع وزارة العمل لدراسة مدى إمكان تطبيق سياسات مؤسسات العمل الخالية من المخدرات والمؤثرات العقلية على موظفي القطاع الخاص.

سادساً: أكد المجلس على الجهات الحكومية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٢) بتاريخ ١٢/١١/١٤٢٩هـ.

وتوجيه سموه بإنفاذ توجيهه الكريم كل فيما يخصه.
نرغب الاطلاع واعتماده والتمشي بموجبه

ولكم تحياتنا.....

أمير منطقة جازان

محمد بن ناصر بن عبد العزيز

٨ رجب ١٤٣٧



رقم الصادر: ١٥٥٩٥٢
تاريخ الصادر: ١٤٣٧/٠٦/١٤
المرفقات: ٢

بشأن / الفحص عن تعاطي المخدرات

(تعميم خطي برقي)

سجل الوزارة / ٧٠٠٠٨٧١٢٦٤

صاحب السمو الملكي أمير منطقة جازان

صاحب السمو أمير منطقة

معالي

سعادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

إشارة إلى الأمر السامي رقم ٢١٦٥٨ وتاريخ ١٤٣٧/٥/٣ هـ المرفق صورة منه بشأن نتائج الدراسة المعدة عن ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية من قبل العاملين في القطاع العام المدنيين والعسكريين ...، وأن مجلس الوزراء اطلع على هذا الموضوع بتاريخ ١٤٣٧/٤/٢٢ هـ وانتهى المجلس إلى ما يلي :

أولاً : فيما يتعلق بالقطاعات العسكرية ، فقد وجه المجلس بالآتي :

١- استمرار العمل بالإجراءات المعمول بها حالياً في شأن فحص تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية لمنسوبي القطاعات العسكرية الصادرة بموجب الأمر السامي رقم ٥٦٦٤ وتاريخ ١٤٢٨/٦/٢٣ هـ المبلغ بالتعميم رقم ١/٣/٩/١/س/١٥٥٦ وتاريخ ١٤٢٩/٣/٢٨ هـ .

٢- تشكيل فريق عمل من جميع القطاعات العسكرية بمشاركة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ، لتحديث الاجراءات المشار إليها في الفقرة (١) من (أولاً) سالف الذكر ورسم السياسات اللازمة لتوفير بيئات العمل الخالية من المخدرات والمؤثرات العقلية بما يتوافق مع (الموجهات العامة المقترحة لسياسات مواجهة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في مؤسسات العمل السعودية) الواردة في الجزء الرابع من الدراسة التي قامت بها اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بعنوان (سياسات مؤسسات العمل الخالية من المخدرات والمؤثرات العقلية بالمملكة العربية السعودية) وتوضع الإجراءات التنفيذية والمراحل الزمنية للتطبيق وأدلة العمل اللازمة .

ثانياً : فيما يتعلق بموظفي الخدمة المدنية في القطاعات الحكومية ، فقد وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع الجهات الحكومية بشأن ما يلي :

١- اقتراح قائمة مجالات العمل الحساسة التي ترى إخضاع شاغليها للفحص عن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والعمل على تطبيقها .



(تعميم خطي برقي)

بشأن / الفحص عن تعاطي المخدرات

سجل الوزارة / ٧٠٠٠٨٧١٢٦٤

٢- العمل على إيجاد آلية لفحص التعاطي وتثقيف الموظف وتوعيته بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية ، وعلاجه منها .

٣- اقتراح الضوابط اللازمة لما ورد في الفقرتين (١) و (٢) من (ثانياً) سالفتي الذكر ، واستناداً إلى (الموجهات العامة المقترحة لسياسات مواجهة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في مؤسسات العمل السعودية) الواردة في الجزء الرابع من الدراسة المشار إليها.

ثالثاً : وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات برفع السياسات التفصيلية والإجراءات التنفيذية - سواء المحدثّة على مستوى القطاعات العسكرية ، أو المصممة على مستوى المؤسسات الحكومية المدنية - للنظر في إمكان إقرارها .

رابعاً: وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بدراسة مدى إمكان تطبيق فحص التعاطي على جميع موظفي الدولة ، وذلك بعد الانتهاء من تقييم تطبيق سياسات فحص التعاطي على من يعملون في مجالات العمل الحساسة كمرحلة أولى والرفع عن ذلك .

خامساً : وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع وزارة العمل لدراسة مدى إمكان تطبيق سياسات مؤسسات العمل الخالية من المخدرات والمؤثرات العقلية على موظفي القطاع الخاص .

سادساً : أكد المجلس على الجهات الحكومية بتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٢) بتاريخ ١٤٢٩/١١/١٢ هـ

نود الاطلاع وإنفاذ التوجيه الكريم كل فيما يخصه . ولكم تحياتنا ،،

محمد بن نايف بن عبدالعزيز

ولي العهد

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

إمارة منطقة جازان - ديوان الإمارة

رقم القيد: ٢٨٠٧٤
تاريخ القيد: ١٤٣٧/٠٦/١٩
المشروعات: ٢
جهة الإحالة: مكتب الأمير



وتبني الإدارة العامة للمخدرات
والدفاع والعمل على إنفاذ التوجيه
الكرام لم يلائحه
٦/٢١
سيد أرواح المحدثات
صاحبها عاملاً في خدمة الوزارة والمخدرات
عليه اللازم



- تعميم -

صاحب السمو الملكي ولي العهد
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
نسخة لكل وزارة ومصصلحة حكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهة التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

اطلعنا على كتاب معالي الأمين العام لمجلس الوزراء رقم ١٢٤٠ بتاريخ
١٤٣٧/٤/٢٢ هـ المرفق به المعاملة المشتملة على برقية وزارة الداخلية رقم ٦٥٥١١
بتاريخ ١٤٣٥/١٠/٢٥ هـ بشأن ما رفعته الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات
بخصوص نتائج الدراسة المعدة عن ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية من قبل
العاملين في القطاع العام المدنيين والعسكريين... وما أوضحه معاليه من أن مجلس
الوزراء اطلع على هذا الموضوع بتاريخ ١٤٣٧/٤/٢٢ هـ، وانتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً: فيما يتعلق بالقطاعات العسكرية، فقد وجه المجلس بالآتي: ١- استمرار العمل
بالإجراءات المعمول بها حالياً في شأن فحص تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية
لمنسوبي القطاعات العسكرية، الصادرة بموجب الأمر رقم ٥٦٦٤ بتاريخ
١٤٢٨/٦/٢٣ هـ، ٢- تشكيل فريق عمل من جميع القطاعات العسكرية بمشاركة اللجنة
الوطنية لمكافحة المخدرات، لتحديث الإجراءات المشار إليها في الفقرة (١) سالفة الذكر،
ورسم السياسات اللازمة لتوفير بيئات العمل الخالية من المخدرات والمؤثرات العقلية،
بما يتوافق مع (الموجهات العامة المقترحة لسياسات مواجهة تعاطي المخدرات والمؤثرات
العقلية في مؤسسات العمل السعودية) الواردة في الجزء الرابع من أندراسة التي قامت بها
اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بعنوان: (سياسات مؤسسات العمل الخالية من
المخدرات والمؤثرات العقلية في المملكة العربية السعودية). وتوضع الإجراءات التنفيذية
والمراحل الزمنية للتطبيق وأدلة العمل اللازمة.

ثانياً: فيما يتعلق بموظفي الخدمة المدنية في القطاعات الحكومية، فقد وجه المجلس
اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع الجهات الحكومية في شأن ما يلي:
١- اقتراح قائمة بمجالات العمل الحساسة التي ترى إخضاع شاغليها للفحص عن تعاطي
المخدرات والمؤثرات العقلية والعمل على تطبيقها، ٢- العمل على إيجاد آلية لفحص

رقم الصادر: ٢١٦٥٨
تاريخ الصادر: ١٤٣٧/٠٥/٠٢
المرفقات: ٤ لفة



المملكة العربية السعودية
الوزارة الداخلية

(٠٦١)



﴿ برقية ﴾

الإدارة العامة

التعاطي وتثقيف الموظف وتوعيته بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية، وعلاجه منها،
٣- اقتراح الضوابط اللازمة لما ورد في الفقرتين (١) و (٢) سالفتي الذكر، استناداً إلى
(الموجهات العامة المقترحة لسياسات مواجهة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في
مؤسسات العمل السعودية) الواردة في الجزء الرابع من الدراسة التي قامت بها اللجنة
الوطنية لمكافحة المخدرات بعنوان: (سياسات مؤسسات العمل الخالية من المخدرات
والمؤثرات العقلية في المملكة العربية السعودية).

ثالثاً: وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات برفع السياسات التفصيلية
والإجراءات التنفيذية - سواء المحدثة على مستوى القطاعات العسكرية، أو المصممة على
مستوى المؤسسات الحكومية المدنية - للنظر في إمكان إقرارها.

رابعاً: وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بدراسة مدى إمكان تطبيق
فحص التعاطي على جميع موظفي الدولة، وذلك بعد الانتهاء من تقويم تطبيق سياسات
فحص التعاطي على من يعملون في مجالات العمل الحساسة مرحلة أولى، والرفع عن
ذلك.

خامساً: وجه المجلس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع وزارة العمل
لدراسة مدى إمكان تطبيق سياسات مؤسسات العمل الخالية من المخدرات والمؤثرات
العقلية على موظفي القطاع الخاص.

سادساً: أكد المجلس على الجهات الحكومية بتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة
المخدرات والمؤثرات العقلية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٢) بتاريخ
١٤٢٩/١١/١٢هـ.

ولموافقنا على ما انتهى إليه مجلس الوزراء بهذا الشأن.. نرغب إليكم إكمال
ما يلزم بموجه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء

وزارة الداخلية
مكتب الوزير

بأمر محمد بن

لعمري وليد لفرات (بإتمامه)

١٤٣٧/٠٥/٠٢
المخدرات

رقم القيد:	١٩٣٤٥٦
تاريخ القيد:	١٤٣٧/٠٥/٠٢
المرفقات:	٤
جهة الإرسال:	

